المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي
Commission Nationale de Contrôle de la Protection des Données à Caractère Personnel

أقل من سنة لتطبيق النظام العام الأوروبي الجديد لحماية المعطيات الشخصية !

دخل النظام الأوروبي الجديد رقم 2016/679 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 27 أبريل 2016، والمتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي وحرية نقلها، حيز التنفيذ في 24 ماي 2016، وذلك بعد عشرين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي. وسيتم تطبيقه مباشرة من طرف الدول الأعضاء الثمانية والعشرين، ابتداء من **25 ماي 2018**.

هذا النظام الجديد، والمسمى اختصارا بالفرنسية RGPD وبالإنجليزية GDPR، يعوض ويلغي توجيه البرلمان الأوربي والمجلس الأوربي رقم 95/46/CE بتاريخ 24 أكتوبر 1995. ويهدف إلى مواكبة التطور المتسارع للعلوم والتكنولوجيا من خلال توحيد وتعزيز حماية المعطيات الشخصية في أوروبا.

ويمكن اعتبار مجال التطبيق الترابي من بين أهم المميزات الرئيسية للنظام الأوروبي الجديد، حيث يمكنه أن يشمل، على عكس التنزيلات الوطنية للتوجيه 95/46/CE، الشركات المغربية التي تقوم بمعالجة المعطيات الشخصية للأفراد المتواجدين داخل نطاق الاتحاد الأوروبي.

كما أسند النظام الجديد للمناولين، كالشركات المغربية العاملة في قطاع ترحيل الخدمات، جزءا كبيرا من الالتزامات التي اقتصرت سابقا على المسؤولين عن المعالجة المتواجدين على الأراضي الأوروبية.

بالإضافة إلى الحقوق التقليدية (الاخبار، الولوج، التصحيح، التعرض، تقييد التصنيف الآلي المستخدم كأساس لاتخاذ قرار ...)، أضاف النظام الجديد حقوقا أخرى للأفراد مثل تعزيز شروط الموافقة لا سيما بالنسبة للأطفال والحق في النسيان والحق في تقليص وتقييد مجال المعالجة والحق في قابلية نقل المعطيات الشخصية من مناول إلى آخر.

يجب على المؤسسات المغربية التي تخضع للنظام الجديد أن تكون قادرة على إثبات اتخاذها لجميع التدابير التقنية والتنظيمية والقانونية لضمان احترام الالتزامات الأخرى المنصوص عليها في النظام الجديد (Accountabilty)، بما في ذلك انجاز دراسات لتقييم

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵖⵜ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵖⵉⵏ
Commission Nationale de Contrôle de la Protection des Données à Caractère Personnel

مدى تأثير معالجات المعطيات الشخصية على الحياة الخاصة للأفراد، والتوفر على رسم خرائطي للمعطيات الشخصية و معالجاتها (Data mapping)، وتعيين مفوض لحماية المعطيات الشخصية، والإشعار بالخروقات فيما يخص معالجة المعطيات الشخصية (Data Breach Notification)، واحترام حق الأفراد في النسيان وتقليص وتقييد مجال معالجة معطياتهم الشخصية وقابلية نقلها من مناول إلى آخر، الخ.

ونظرا لأهمية هذا التشريع بالنسبة للمؤسسات المغربية التي يشملها هذا النظام الجديد، والتأثير المحتمل على القدرة التنافسية لبعض القطاعات الاقتصادية، فقد قامت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP) بدراسة شاملة لهذا النظام الجديد للاتحاد الأوروبي، من أجل تحديد تدابير المواكبة الممكن توفيرها لمختلف الفاعلين المغاربة المعنيين.

وفي هذا الاطار، تم إضافة باب مخصص للنظام الاوروبي الجديد على الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية، في شهر ماي 2017، لتمكين الشركات المعنية من الاطلاع عليه، كما سيتم مستقبلا تفعيل أنشطة المواكبة المحددة بتنسيق مع القطاعات الوزارية والفدراليات المهنية المعنية.

اللجنة الوطنية تحث الشركات المعنية على اطلاق ورش للملاءمة مع النظام الجديد، وذلك من أجل تجنب العقوبات التي ينص عليها والتي قد تصل إلى 20 مليون أورو أو 4% من قيمة رقم المعاملات العالمي للشركات.

لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بخلية العمل عبر البريد الإلكتروني RGPD@cndp.ma.